University of Mohamed Khider Biskra
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences

جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر
الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة وضمان الجودة
28–29 جانفي 2020

الاعتماد الأكاديمي كآلية لتعزيز تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي

عبد الرزاق حواس
جامعة الوادي
houas-abderrezzak@univ-eloued.dz

مونير بن حاح
جامعة سطيف 1
setif_mounir@yahoo.fr

الملخص

تسلط هذه الورقة البحثية الضوء الجودة في التعليم العالي كأحد أهم القطاعات والذي يعتبر صناعة كبيرة واستثمار بعيد المدى ويتضح ذلك جليا في أهدافه وأدواته وآلياته وميزانياته وعوائده وعدد المنتفعين به، حيث تطرقت إلى نظام ضمان الجودة كمدخل شامل ومتكامل لتحقيق جودة الخدمات في مؤسسات التعليم العالي والتحسين المستمر لهذه الجودة، والكيفية التي يمكن لمؤسسات التعليم العالي أن تعزز تطبيقها لنظام ضمان الجودة عن طريق حصولها على شهادة الاعتماد الأكاديمي من أحد الهيئات المانحة له المحلية أو الدولية.

الكلمات المفتاحية: نظام ضمان الجودة، التعليم العالي، مؤسسات التعليم العالي، الاعتماد الأكاديمي.

Abstract

This research paper sheds light on quality in higher education as one of the most important sectors, which is a large industry and long-term investment, and this is clearly evident in its goals, tools, mechanisms, budgets, returns and number of beneficiaries, as it touched on the quality assurance system as a comprehensive and integrated approach to achieve the quality of services in higher education institutions and continuous improvement For this quality, and how higher education institutions can enhance their application of the quality assurance system by obtaining an academic accreditation certificate from one of the local or international donors.

Key words: Quality Assurance System, Higher Education, Higher Education Institutions, Academic Accreditation.

1. المقدمة

إن المتتبع لحركة تطور الاهتمام بالجودة يلاحظ أن ضمان الجودة يمثل واحد من أهم مراحل هذا التطور، حيث كان ظهورها في ستينيات القرن الماضي وتزامنا مع ظهور مفاهيم الرقابة الشاملة على الجودة عام 1961م، وحلقات الجودة عام 1962م، وبرنامج المعيب الصفري عام 1965م، وكنتيجة لما حققه هذا المفهوم في المجال الصناعي تمت استعارته إلى الأنشطة الخدمية بما فيها مؤسسات التعليم العالي ليحقق نجاحا اكبر من الذي حققه في المجال الصناعي. نتيجة لخصائص الخدمات.

ولما كانت خدمات التعليم العالي أحد الخدمات التي توليها الحكومات أهمية بالغة على اختلاف مشاربها، وتباين فلسفاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حضي مفهوم ضمان الجودة في التعليم العالي باهتمام اكبر من قبل الباحثين حيث تمخض عن ذلك الاهتمام الانتقال إلى الحديث عن النظام الذي يمكن من ضمان الجودة نتيجة لخصائص خدمات التعليم العالي وظهور مصطلحات أهمها الاعتماد الأكاديمي الذي بواسطته يتم الاعتراف بأن مؤسسة التعليم العالي أو برامجها تحقق معايير الجودة التي تضعها هيئات مانحة للاعتماد مستقلة، وبالتالي تولد الثقة لدى المجتمع التعليمي وكافة المستفيدين من الخدمات التعليم العالي.

وانطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية البحثية التالية:

هل يمكن اعتبار الاعتماد الأكاديمي دعامة لتطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي؟

2. تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي

حضي مفهوم ضمان الجودة باهتمام كثير من القائمين على تطوير التعليم، حيث تزايد التأكيد على إمكانية تحسين جودة الخدمات من خلالها، والنظر إليها على أنها نظام يمكن تطبيقه في مؤسسات التعليم الجامعي وذلك من خلال تركيزه على التحسين المستمر.

1.2. تعريف نظام ضمان الجودة في التعليم العالي

بقي الأمر محصورا في المؤسسات الصناعية والخدمية من غير التعليمية حتى الثمانيات من القرن الماضي حيث بدأت بعض الدول الأوربية بوضع آلية جديدة لضمان الجودة في نظام التعليم العالي وانطلاقا من ترسيخ ثقافة الجودة.

لقد ساهم مؤتمر الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي الذي تم عقده عام 1993م بمدينة مونتربال الكندية في انتشار مدخل ضمان الجودة وإعطائه صورة أكثر نضجا كما نتج عنه إنشاء العديد من المراكز الدولية لتقويم وضمان الجودة. (النجار و جواد، 2013، ص 30)

- يعرف ادوارد نظام ضمان الجودة بأنه: " تحقيق المطابقة والانسجام مع المواصفات المحددة أو الموضوعة سلفا للمنتج أو الخدمة من خلال الحصول على عملية الإنتاج أو التقديم الخدمة صحيحة من أول مرة، وكل مرة ".(حواس، 2016، ص 41)
- ويعرفه جوران حسب المواصفة القياسية ايزو 4802 / 1986 بأنه: "كل الأفعال المخططة والنظامية الضرورية لإعطاء الثقة بأن قد حققت الرضا لحاجات معينة وهذه الفعاليات تقوم بمسح مستمر لمدى مناسبة وفعالية برنامج ضبط الجودة ".(الطائي و آخرون، 2008، ص 307)
- وتعرفه لجنة ضمان الجودة في التعليم العالي على انه: " فحص إجرائي نظامي للمؤسسة وبرامجها الأكاديمية لقياس المنهجية من حيث المناسبة الترتيبات المخططة لتحقيق أهدافها، والتطبيق من حيث توافق الممارسة الفعلية مع الترتيبات المخططة، والنتائج من حيث تحقيق الترتيبات والإجراءات للنتائج المطلوبة، والتقييم والمراجعة من حيث قيام المؤسسة بالتعليم، والتحسين من خلال تقييمها الذاتي للترتيبات والطرق والتنفيذ والنتائج ". (بروش و بركات، 2012، ص ص 810-811)

ويرى حسين أنه: "كل الإجراءات المخططة والمنهجية اللازمة لإعطاء ثقة كافية بأن المنتج التعليمي أو العملية التعليمية المؤداة تستوفي مطالب الجودة المعطاة ".(حسين، 2005، ص 136)

وبذلك يمكن القول بأن نظام ضمان الجودة في التعليم العالي هو كل السياسات والمواقف والأفعال والإجراءات الضرورية التي تجسد مدى قدرة إدارة مؤسسات التعليم العالي على تحقيق أهدافها، والتأكد من أن الجودة في خدمات التعليم العالي موجودة ومستمرة ومعززة.

2.2. أهمية نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي

تظهر حاجة مؤسسات التعليم العالي تطبيق نظام ضمان الجودة بشكل كبير متمثلة بضرورة ما يلي:

- أن ضمان الجودة أحد أدوات الإدارة الجامعية.
- مهنة التدريس تتطلب تقييم نظامي مستمر للخدمة التعليمية التي يقدمها عضو هيئة التدريس للطلبة وتأثير هذه الخدمة عليهم. (حواس و صديقي، 2013، ص 353)
- أن نظام ضمان الجودة يهتم بجودة كافة العناصر المكونة لنظام التعليم الجامعي، جودة المدخلات واستغلالها بشكل امثل للمحافظة على معايير الجودة الموضوعة وتحقيق أعلى المستويات منها في المخرجات. (بروش و بركات، 2012، ص 810)

كما تنبع أهمية نظام ضمان الجودة في التعليم العالي من سعيه لتحقيق أهداف متعددة :

أ)- بالنسبة لمؤسسة التعليم العالي:

- تعظيم الإنتاجية الكلية (إنتاجية الخريج في المجتمع، إنتاجية البحث العلمي، إنتاجية المؤسسة التعليمية، التعليم المستمر، الإسهامات المجتمعية).
- تحديث المناهج والمساقات وتطويرها.
- تحقيق نمو الأنشطة وإستمراريتها.
- تحسين سمعة المؤسسة التعليمية وشهرتها. (أحمد و محمد، 2008، ص 63)

وإضافة إلى ذلك يحقق نظام ضمان الجودة للمؤسسات التعليمية التي تتبناه:

- ضمان أن التحسين المنظومي المستمر والحقيقي للجودة قد تم انجازه من خلال العمليات الجوهرية والنواتج الأساسية.
- طمأنة المؤسسات الخارجية والعملاء حول القضايا المتعلقة بجودة الأداء.
- تعزيز التغيير في الثقافة التنظيمية للمؤسسة تجاه الجودة. (حواس، 2016، ص 43)

ب)- بالنسبة للاقتصاد الوطني؛ يقدم نظام ضمان الجودة في التعليم العالي ما يلي:

- تأسيس خدمات تعليم عال بجودة متميزة.
- تطوير القابلية التنافسية لهذه الخدمة على المستوى الدولي.
- تحسين عملية استغلال الموارد على نحو عقلاني واقتصادي.
- صيانة الموارد البشرية والمادية والمعلوماتية وتطويرها.
- تحقيق التفاعل الكفء مع السوق العمل وتوجيهات المستقبلية في مجال التطور العلمي والمعرفي. (أحمد و محمد، 2008، ص 64)

هذا وفضلا عن إمكانية نظام ضمان الجودة أن يحقق التكامل بين جهود أعضاء المؤسسة التعليمية بالإدارة العليا وانتهاء بأدنى مستوى تنظيمي، مع حشد هذه الجهود باتجاه تحقيق أهداف الجودة وما يعرف بالمسؤولية الجماعية تجاه الجودة، وتقدم برامج التدريب والتحفيز في مجال الجودة الوسيلة الأفضل في هذا الاتجاه.

3.2. خصائص ووظائف نظام ضمان الجودة في التعليم العالي

إن فعالية تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي تزيد إذا توفر هذا النظام على خصائص تميزه عن باقي الأنظمة، ويتمثل أهمها فيما يلي:

أ)- الالتزام بالمشاركة من قبل كل الأفراد العاملين والطلبة المشاركين في عمليات ضمان الجودة، وذلك عن طريق:

- التقويم الذاتي وتقويم المجالات الأكاديمية والإدارية.
- التجميع المهني للأسباب الخاصة بالرضا عن الخدمة التعليمية وخبرات الطالب، متضمنا في ذلك المقارنات الخارجية.
- التقويم الخارجي للمقررات المهنية من خلال الاعتماد والمراجعة الدولية.
- المدخل المزدوج لمدخلات الطالب والعاملين في عمليات ضمان الجودة وتحسينها.
- الاستخدام التنظيمي لخبرات العملاء لتحسين تنمية العاملين وتدريبهم المهني.

ب)- التركيز على الإدارة ذات الكفاءة والتخطيط وعمليات الموارد لتحقيق التميز والتحسين المستمر، من خلال :

- ربط الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة بالخطط والأولويات ونظم المراجعة والتقويم.
- وضع لائحة أكاديمية ولجان تطوير وتطبيق ومراجعة السياسات الأكاديمية.
- دوائر نظامية من المراجعة للمؤسسة التعليمية والخدمات والوحدات الإدارية.
- الربط بين عمليات التقويم الأكاديمية والإدارية.
- توفير الدعم المالي المتمركز حول الأداء التعليمي والبحث.
- توزيع الدعم وموارده في جميع مجالات عملية التحسين.
- وضع خطط التعليم والتعلم وربطها بعملية الدعم والتحويل.
- إدارة الأداء ونظم التطوير لكل الأفراد العاملين بما فيهم المديرين.

ج)- الالتزام بتقييم المخرجات والعمليات في مقابل المعايير الخارجية، وذلك عن طريق:

- الروابط الرسمية مع المؤسسات التعليم العالي الرائدة في العالم وتطبيق المقارنة المرجعية بأفضل المعايير الأكاديمية والمخرجات.
- المقارنة المرجعية لعملية ضمان الجودة في المؤسسات الأخرى على المستوى المحلي والعالمي، وتتطلب هذه الملامح بعض الشروط التي تدعم ضمان الجودة، ومنها:

* أن يكون أعضاء هيئة التدريس مؤهلين للعمل داخل المؤسسة ولديهم المعرفة والمهارات الكافية للقيام بأدوارهم وأداء واجباتهم على أكمل وجه.

* أن يتم تعيين أعضاء هيئة التدريس في وظائف طويلة الأمد.

* أن توجد خدمات الكترونية وإدارية مناسبة داخل المؤسسة.

* أن يوجد دعم إداري كفء سواء فيما يتعلق بالجانب المهني أو الجانب الأكاديمي.

* أن تستند عملية التعيين والترقية على بعض السمات الأكاديمية والروابط الاجتماعية والسياسية. (الثقفي، 2009، ص ص 17-18)

4.2. عناصر ومراحل تطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي

هناك مجموعة من العناصر الأساسية يجب أن تتوفر في نظام ضمان الجودة في التعليم العالي، والتي تعتبر كمبادئ لتطبيق هذا النظام، وهي:

- وجود رؤية عامة، أهداف وقيم أساسية، مهمة وإستراتيجية.
- القيادة الفعالة، وخطط ونظم لتطوير هذه القيادة.
- توفير برامج وسياسات للتطوير الاستراتيجي الشامل لكل العناصر البشرية في المؤسسة التعليمية.
- التكريس الصريح لكل الأنظمة الجزئية والعمليات والمعايير لتحقيق الجودة وضمان مستوى البرنامج التعليمي المقدم.
- قاعدة نظام معلومات شاملة ومتكاملة للجودة.
- نظام إداري شامل موجه بالأداء وقائم على مدخل النظام.
- الهيكل التنظيمي والتصميم الوظيفي الذي يزيد من الفعالية في أداء كل المجموعات للوظائف الأساسية.
- عمليات وإجراءات واضحة والتي تتيح تحسين للجودة المستمر. (حواس، 2016، ص ص 43-44)

ولكي نستطيع التأكد من أن المؤسسة التعليمية تحقق معايير ضمان الجودة لا بد أن يمر تطبيق نظامها بمرحلتين أساسيتين:

أ)- مرحلة التقويم الذاتي؛ ويمثل التقويم الذاتي الخطوة الأولى في تطبيق نظام ضمان الجودة، حيث تستطيع المؤسسة تحديد موقفها الحقيقي وواقعها، ويتم تحليل مؤشرات هذا الواقع مما يساعد على وضع إستراتيجية للتطوير والتحسين المستمر على أساس قياس معدل الأداء والانجاز، وتتطلب هذه المرحلة مشاركة كافية لأفراد العاملين في المؤسسة وتحسين دافعيتهم نحو العمل والاهتمام بنتائجه والتوجه نحو التنمية المنشودة.

ب)- مرحلة التقويم الخارجي؛ و يقوم بها الخبراء، وهنا يثار سؤال مهم، لماذا تتم عملية التقويم الخارجي؟ وما جدواها في ضمان الجودة؟ والإجابة على هذا السؤال تمكن في أن أهمية التقويم الخارجي للمؤسسة ترجع إلى إمكانية مقارنة مؤشرات الأداء فيها بمؤشرات الأداء في المؤسسات العالمية الأخرى لإمكانية الاستفادة منها، إلا أن هذه الأهمية تتناقض بسبب وجود نوع من الألفة بين الخبراء والعاملين في المؤسسات نتيجة لتعدد الزيارات الميدانية، ومن تم تدعو الحاجة إلى الاستعانة بخبراء جدد لكي يتم عملية التقويم بمزيد من الموضوعية. (حسين، 2005، ص ص 154-155)

وفي الأخير يمكن القول بأن هدف نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي هو تحقيق جودة الخدمات والتحسين المستمر، ويمكن للمؤسسات أن تعزز تطبيقاتها لهذا النظام عن طريق حصولها على شهادة الاعتماد الأكاديمي من أحد الهيئات المانحة له المحلية أو الدولية.

3. الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي

1.3. مفهوم الاعتماد الأكاديمي

لجأت الكثير من الدول الغربية إلى الاعتماد الأكاديمي كآلية للحفاظ على جودة الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي فيها، ومن ذلك أنشئت هيئات مانحة سمي بعضها هيئة اعتماد (Accréditation) والبعض الآخر سمي هيئة تقييم (Evaluation).

– إن مصطلح الاعتماد من المصطلحات الحديثة، بدأ استخدامه في الكتابات العربية مع بداية التسعينات من القرن الماضي، نتيجة لشيوع مفاهيم استخدام الجودة في المؤسسات التعليمية، حتى أنه ارتبط في مؤسسات التعليم العالي بمبادئ وأسس ضمان الجودة والتي تبدو منسجمة ومتداخلة في المضامين والإجراءات.

فالاعتماد في اللغة يعني: الثقة، واعتمد الشيء أي وافق عليه، إقرار، أو قبول. (أمين، 2012، ص 286)

– واصطلاحا يعني الإجازة لجهة أو مؤسسة تعليمية بالقيام بنشاطات تعليمية بعد أن تكون قد حققت الشروط الواجب توفرها في تلك المؤسسة، أو بمعنى إعطاء تقييم للمؤسسة مما يترتب عليه إعطاء حكم حول أهلية وكفاءة هذه المؤسسة.

(SYWELEM & WITTE, 2009, p1)

– يعرف الاعتماد الأكاديمي بأنه: " عبارة عن تقويم البرامج وسياسة المؤسسة التعليمية للتحقق من مدى تطبيقها لمعايير معينة، تضعها عادة مؤسسة دولية تعرف بهيئة الاعتماد، فإذا حققت المؤسسة التعليمية الحد الأدنى من تلك المعايير، تمنح الاعتماد وتصبح شهاداتها معترف بها لدى المؤسسات الأكاديمية والمهنية الأخرى ".(حسن، 2014، ص 886)

– ويعرفه مجلس اعتماد التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية (CHEA) بأنه: " عملية مراجعة خارجية تستخدم بواسطة التعليم العالي لمراقبة الكليات والجامعات والبرامج التعليمية لضمان الجودة وتحسينها ".(الثقفي، 2009، ص 40)

– وتعرفه اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد أنه: " نشاط مؤسسي علمي موجه نحوى النهوض والارتقاء، بمستوى مؤسسات التعليم والبرامج الدراسية وهو أداة فعالة ومؤثرة لضمان جودة العملة التعليمية ومخرجاتها واستمرارية تطويرها".(أدحيريح، 2012، ص 620)

– وتعرفه الموسوعة الدولية للتعليم العالي الاعتماد بأنه: " الاعتراف العني لمدرسة ما أو معهد أو كلية أو جامعة أو برنامج دراسي متخصص تتوافر فيه مؤهلات ومعايير تعليمية معينة معترف بها رسميا، ويتضمن الاعتراف تقييم علمي مقبول لجودة مؤسسات التعليم أو البرامج بهدف التطوير والتشجيع نحو الأفضل لهذه المؤسسات والبرامج باستمرار".(النجار و جواد، 2013، ص 141)

ومن خلال ما سبق، يمكن أن نستنتج أن الاعتماد الأكاديمي عبارة عن عملية تقويم تخضع لها مؤسسة التعليم العالي أو برنامجها بمبادرة طوعية منها وتقوم بها إحدى هيئات الاعتماد استنادا إلى معايير للجودة محدد مسبقا لهذا الغرض، ثم يتقرر وفق ذلك التقويم بأن تلك المؤسسة أو البرنامج قد استوفت أو تجاوزت الحد الأدنى من المعايير لتصبح بدلك معتمدة إما محليا أو دوليا حسب الهيئة مانحة الاعتماد.

2.3. أهمية الاعتماد الأكاديمي

تمنح مؤسسات التعليم العالي التي تلتزم بتوفير معايير محددة للجودة شهادة اعتماد قد تختلف معاييرها من بلد إلى آخر أو من مؤسسة لأخرى، إلا أنها تتفق جميعا على تحقيق أهداف الاعتماد والمتضمنة المساهمة في تعزيز جودة خدمات التعليم، وخلق معايير للتقييم الداخلي في المؤسسات، والتأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة للتحسين في حال وجود أي نقص في الالتزام بمعايير الجودة، وتزويد الطلبة وذويهم وأصحاب الأعمال بالمعلومات التي تبين كيفية حصول الطلبة على شهادات بموجب معايير جودة تعليمية معتمدة. (صبري، 2009، ص 154)

ويعد الاعتماد الأكاديمي في بعض الدول الأوربية فرصة لتقويم وتدعيم صورتها عن طريق تحقيق الجودة، ولذلك فإنه فرصة أيضا لتحسين موقعها في سوق العمل على المستوى الدولي، وقد يكون الهدف الرئيسي هو حماية الطالب والزبون، وتوفير الدعم والمساندة، والاعتراف بجودة المقررات الدراسية. (النجار و جواد، 2013، ص 140)

وقد أوضح مجلس الاعتماد لتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية (Council for Higher Education Accreditation) أهمية الاعتماد فيما يلي:

- تشجيع الثقة في عدالة ودقة عرض التعليم الذي تقدمه المؤسسات والبرامج، وصف الخدمات المقدمة للطلبة والإنجازات المتوفرة في الخريجين.
- ضمان أن طرف محايد (هيئة الاعتماد) قام بمراجعة جودة خدمات التعليم المقدمة ووجد أنها مرضية استنادا إلى خبرة الأقران.
- يؤكد أن المؤسسات والبرامج تمتلك عمليات لمواجهة تغييرات أكاديمية وتوقعات الجمهور المستفيد من خدمات التعليم العالي.
- يوفر للطلبة المؤهلين فرصة الحصول على المساعدات المالية الفيدرالية.
- يساعد طلبة المؤسسات المعتمدة في الحصول على فرص القبول و الانتقال للدراسات العليا بين مؤسسات التعلم العالي.
- يساعد الطلبة في الدخول إلى المهن عندما يتطلب مجال مهني معين توظيف خريجين من المؤسسات أو البرامج المعتمدة.
- إشارة إلى أرباب العمل المحتملين أن البرامج التعليمية المقدمة للطلبة استوفت المعايير محددة على نطاق واسع، إضافة إلى أن التخرج من مؤسسة أو برنامج معتمد قد يكون شرط أساسي للدخول إلى المهنة.

(CHEA, 2010)

كما أضافت جمعية الغرب للمدارس والكليات غايات أخرى للاعتماد تتمثل أساسا في:

- يؤكد للمجتمع التعليمي، وعامة الناس، والمؤسسات والوكالات الأخرى أن المؤسسة التعليمية اعتمدت لأنها تتوفر على الشروط الأساسية وتملك القدرة والفاعلية التعليمية، وقد تم مراجعتها بنجاح وفق معايير المهنة.
- تعزيز مشاركة المؤسسة العميقة مع قضايا الفاعلية التعليمية وتعلم الطلبة، وتطوير وتبادل الممارسات الجديدة في تقويم وتحسين عملية التعليم والتعلم.
- تطوير وتطبيق معايير لمراجعة وتحسين جودة التعليم والأداء المؤسسي، والتحقق من صحة هذه المعايير ومراجعتها من خلال البحث المستمر والتغذية العكسية.
- تعزيز ثقافة اتخاذ القرار بناء على الحقائق داخل المؤسسات باستخدام مؤشرات الأداء التي يتم تطويرها بانتظام، وجمع البيانات لإعلام متخذي القرار المؤسسي، والتخطيط، والتحسين.

- تطوير نظم للمراجعة والتقويم المؤسسي.

- تشجيع تبادل نشط للأفكار بين المؤسسات العامة والخاصة التي تعزز مبادئ تحسين الأداء والفاعلية التعليمية، والمقارنة المرجعية.
(SYWELEM & WITTE, 2009, p3)

3.3. أنواع ومنطلقات الاعتماد الأكاديمي

أمام المؤسسات الراغبة في الاعتماد صنفين من الاعتماد الأكاديمي:

الاعتماد المؤسسي:

ويعتبر اعتماد عام يركز على تقويم كل جزء من أجزاء المؤسسة التعليمية باعتبار أنها وحدات متكاملة، ويختص هذا النوع من الاعتماد بتقويم وتثمين مؤسسات التعليم العالي الكبيرة مثل الجامعات أو الكليات أو المعاهد المتخصصة أو المدارس المستقلة، أو مدارس التدريب المهني في التعليم العالي؛ وهكذا فإن البرامج التي تقدمها هذه المؤسسات لا يتم تقويمها وتثمينها بشكل منفرد وإنما كجزء من عملية الاعتماد هذه، وبالتالي فالاعتماد المؤسسي يكون ذا نهج وتوجه واسع.

الاعتماد التخصصي:

يهتم هذا النوع من الاعتماد بتقويم وتثمين البرامج داخل مؤسسات التعليم العالي الكبيرة، وهو العملية التي تكون مستقلة عن الاعتماد المؤسسي؛ وعرف أيضا بالاعتماد البرامجي أو الاعتماد المهني، وغالب ما يرتبط ذلك بالمعايير التي وضعتها هيئة مهنية على المستوى الحلي والإقليمي والدولي.

إن المؤسسات التعليمية ذات التخصصات المهنية مثل الطب، والعمل الاجتماعي، والأعمال التجارية، والهندسة المعمارية، والهندسة، والقانون، غالبا ما تصمم مناهجها لتلبية المعايير اللازمة في هذه المهنة ويكون الاعتماد التخصصي وسيلة لضمان أن جميع خريجيها يتوفر فيهم الحد الأدنى من مستوى استعدادهم لتلك المهنة.
(URAM, 2005, p6)

تستند عملية الاعتماد الأكاديمي على عدد من المنطلقات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار من أهمها:

أ)- أن الإصلاح الجامعي عملية مستمرة؛ لا تتوقف عند مرحلة معينة لأن تقويم الأداء الجامعي هو عملية مستمرة أيضا وأن الاعتماد الأكاديمي مرحلة ينبغي أن تتجدد كلما استجدت متغيرات جوهرية.

ب)- أن الإصلاح الجامعي عملية شاملة؛ مما يستلزم تقويم مختلف عناصر العملية التعليمية وأن يمتد الاعتماد الأكاديمي ليشمل كلا منها، و هذا هو الاعتماد المؤسسي الذي يتناول المؤسسة كاملة.

ج)- الاعتماد الأكاديمي ليس هدفا في حد ذاته؛ وإنما ضمان الجودة ورفع مستوى الأداء لأقصى درجة ممكنة هو الهدف.

د)- المؤسسة التعليمية منظومة متكاملة؛ وتقاس مدى جودتها بمدى التفاعل بين عناصرها وينبغي الحكم على كل منها في ضوء الآخر.

هـ)- أن معايير الاعتماد هي أساسا معايير كيفية؛ وليست الإحصاءات والأرقام التي تطلب في أثناء التقويم إلا عناصر مساعدة للحكم على فاعلية المؤسسة ذاتها ولإصدار أحكام كيفية في النهاية.

و)- ينبغي توقع التفاوت في مستويات الأداء بين عناصر التعليم العالي في المؤسسة الواحدة؛ فقد يكون مرتفعا في جانب وضعيفا في جانب آخر.

ز)- أن الضعف الواضح في أحد عناصر المؤسسة التعليمية قد يهدد الاعتماد المؤسسي نفسه ويؤثر بالتالي على اعتماد العناصر الأخرى.

ح)- الاعتماد الأكاديمي ليس: - ترخيصه - ترتبا للمؤسسات - منحا لشهادات جامعية - مستهدفا الحد الأقصى من الأداء. (حواس، 2016، ص ص 50-51)

4.3. شروط ومتطلبات الاعتماد الأكاديمي

على المؤسسة الراغبة في الحصول على الاعتماد الأكاديمي من هيئة الاعتماد أن تتوفر فيها شروط ومتطلبات ضرورية لمزاولة إجراءات عملية الاعتماد ،وتتمثل هذه الشروط والمتطلبات فيما يلي:

أ)- فبالنسبة لمتطلبات التطبيق؛ فهي:

- أن تحدد المؤسسة التعليمية أهدافها التعليمية بما يتلاءم مع حاجة المجتمع الذي تعمل فيه، وأن تكون هذه الأهداف مناسبة للاعتماد الأكاديمي.

- أن يكون لها مجلس أمناء يعمل كأداة مستقلة لرسم السياسات العامة ويكون من بين أعضائه إضافة إلى قادة المؤسسة ممثلون للمصالح العامة.

- أن يكون لها عميد أو رئيس تنفيذي مسئول عن المؤسسة ومعه عدد كاف من الإداريين والموظفين لإدارة أمورها.

- توفير موارد مالية لتحسين إمكانات المؤسسة.

- أن يتوفر لدى المؤسسة عدد كاف من الكادر التدريسي من ذوي الخبرة.

- أن تتحدد سياسات القبول في المؤسسة بما يتلاءم والأهداف المعلنة وحسب كل تخصص ومستوى الشهادات الممنوحة.

- أن تقدم المؤسسة على الأقل واحد أو أكثر من البرامج التعليمية التي تؤدي إلى منح شهادة الليسانس في التخصص مع تحديد أهداف كل تخصص، و الوسائل المتاحة لدى المؤسسة لتحقيق هذه الأهداف.

-. تقديم الدلائل لتطوير حرمها، وأنها تخطط لتطوير ذاتها في جميع المستويات الإدارية والمالية والأكاديمية، إضافة إلى تطوير أجهزتها المعملية والمكتبية.

- أن يتوفر لها برنامج للبحث العلمي ووسائل دعمه، يلم بكل وظائفها؛ بالإضافة إلى تقديم برنامج لخدمة المجتمع المحلي.

- يجب أن يكون هناك مصادر متاحة لتنفيذ أنشطة الاعتماد الأكاديمي (تقنيات، أشخاص...).

- يجب أن تتوفر الإمكانيات التي تؤكد أن أهداف الاعتماد يمكن أن تتحقق.

- نشر النظام الداخلي للمؤسسة، وتحدد فيه : المصاريف الدراسية، متطلبات القبول، والسياسات الداخلية، وتعليمات منح الشهادة، وكل ما يتعلق بأمور الطلبة خلال مدة دراستهم.

- تزويد القيادات بالمعرفة والمهارات والاتجاهات التي تجعلهم أكثر التزاما ومساندة للتطبيق، وإصدار التشريعات التي تساند وتؤيد عملية التطبيق.

- أن يكون لدى العاملين رؤية واضحة عن الاعتماد الأكاديمي وشعورا بالحاجة إلى تطبيقه.

ب) أما بالنسبة لشروط تطبيق الاعتماد؛ فهي:

- المرونة في تطبيق الاعتماد الأكاديمي.

- يجب أن تكون معايير التقويم معروفة وموافق عليها من قبل المعنيين بالاعتماد.
- وأن تكون مناهج وأساليب التقويم المستخدمة في الاعتماد الأكاديمي عصرية.
- يجب أن يكون الاعتماد الأكاديمي قادرا على الاستمرار في اعتماد الأنشطة التعليمية.
- وان تغطي عملية التقويم في الاعتماد الأكاديمي كل الأفراد المرتبطين بالبرنامج التعليمي.
-كما يجب أن يتضمن الاعتماد الأكاديمي الحصول على تغذية راجعة حول مجريات التقويم.
- وأن يتحدد قرار الاعتماد الأكاديمي برأي واضح إما بالإيجاب أو بالاشتراط أو بالرفض.
-كما يتم طباعة ونشر نتائج التقويم للاعتماد الأكاديمي. (البنا و سعيد، 2005، ص ص 287-289)

إضافة إلى شروط ومتطلبات توفرها الدولة والوزراء المسئولة فيها عن التعليم العالي والمتمثلة في اتخاذ إجراءات عملية لإعداد بعض الكفايات البشرية في مجال الاعتماد الأكاديمي عبر دورات تدريبية في الدول الرائدة أو السباقة في التطبيق، وتشكيل هيئة عليا أو مجلس وطني للاعتماد، وتوفير الاستقلالية لمؤسسات التعليم العالي، وتكوين قاعدة بيانات دقيقة وشاملة لمختلف جوانب التعليم العالي، وخلق إطار وطني للعمل يكون متفق عليه من قبل أفراد المجتمع وخاصة أصحاب المصلحة.

5.3. خطوات حصول مؤسسات التعليم العالي على الاعتماد الأكاديمي

تسير عملية الاعتماد من قبل هيئات الاعتماد المؤسسي أو المهني وفق خطوات إجرائية تقوم بدراسة مؤسسات التعليم العالي بتقويم أنشطتها وممارساتها تناشد حكما مستقلا يؤكد تمكنها من تحقيق أهدافها بشكل جوهري وانجاز مستوى من الكفاءة يعادل كفاءة المؤسسات أو الوحدات التخصصية المناظرة؛ ويمكن تحديد مراحل عملية الاعتماد الأكثر شمولية و تداولا في الأوساط المهتمة فيما يلي:

أ)- تعريف المؤسسة التعليمية بمتطلبات الاعتماد والوثائق المطلوبة تعبئتها؛

ب)- تقوم الجهة الراغبة في الحصول على الاعتماد بتطوير دراسة ذاتية شاملة ومتكاملة عن أوضاعها الحالية وحسب متطلبات الجهة المانحة للاعتماد، ولا بد أن يشمل تقرير الدراسة الذاتية على كافة المعلومات الخاصة برسالة المؤسسة التعليمية وبرامجها ونشاطاتها الأكاديمية والإدارية والمالية وخدمة المجتمع، وتدعم هذه الدراسة بكافة الوثائق الضرورية التي تثبت مصداقيتها؛ كما تحتوي الدراسة الذاتية على التصورات المستقبلية ذات المدى القريب والمتوسط، والتخطيط للتطورات الهامة كأخذ المؤشرات الايجابية لفاعليتها في التطوير الذاتي؛

ج)- تقديم طلب من المؤسسة التعليمية إلى هيئة الاعتماد تعبر فيه عن رغبتها في اتخاذ إجراءات الاعتماد ويرفق هذا الطلب بصورة من تقرير الدراسة الذاتية والوثائق اللازمة التي تطلبها هيئة الاعتماد؛

د)- تكلف هيئة الاعتماد بعد موافقتها المبدئية على الطلب المقدم لها فريق منها بتقويم الدارسة الذاتية ودراسة الوثائق المرفقة واتخاذ قرار بشأن صلاحية المؤسسة لاتخاذ إجراءات الاعتماد؛

هـ)- تشكل هيئة الاعتماد لجنة أو عددا من اللجان المتخصصة للقيام بزيارة ميدانية للتأكد من مصداقية الدراسة الذاتية المقدمة، وإجراء المقابلات الميدانية مع أعضاء هيئة التدريس والإداريين والخريجين، والاطلاع بشكل مباشر على كافة الأوضاع الحالية بهدف تقويم مستوى هذه المؤسسة التعليمية؛ ويعد فريق الزيارة الذي يتكون عادة من عدد مناسب من المتخصصين والأكاديميين والتربويين من ذوى الخبرة في مجال الاعتماد تقريرا يرفع إلى هيئة الاعتماد؛

و)- تقوم هيئة الاعتماد بدراسة جميع التقارير والملاحظات والتوصيات المقدمة لها من قبل المؤسسة ومن لجان الزيارة الميدانية ثم تتخذ قرارها على ضوء مدى التزام المؤسسة التعليمية بالمعايير المطلوبة, ويكون إما:

- منح الاعتماد؛ وبدون شروط أو توصيات، مع بعض التوصيات، مع بعض التوصيات وطلب تقرير متابعة خلال فترة معينة، مع شروط أخرى.

- تأجيل الاعتماد بسبب وجود أوجه ضعف يمكن إصلاحها خلال فترة من الزمن؛ مع طلب تقرير متابعة بعد فترة معينة، مع تحديد موعد للزيارة.

- رفض أو حجب الاعتماد؛ لا يمكن التماس إعادة النظر في قرار تأجيل الاعتماد، ولكن يمكن التماس لإعادة النظر في رفض الاعتماد.

وبعد منح الاعتماد هناك خطة لمتابعة الجهة المعتمدة كل مدة معينة (من خمس إلى ثمان سنوات)، وقد تكون التوصية بدون شروط، بتوصيات معينة، بتوصيات معينة وطلب تقرير متابعة، إنذار أو مهلة للإصلاح، حجب الاعتماد نهائيا.

ز)- يحق للمؤسسة أن ترد على تقرير الهيئة منفذتا جوانبه ومستدركه لبعض الأمور، وفي ضوء ذلك يجوز للهيئة مراجعة قرارها أو الثبات عليه. (حواس، 2016، ص ص 55-57)

4. الخاتمة

إن نظام ضمان الجودة في التعليم العالي ونظرا لأهميته تم توضيح خصائصه ووظائفه ومراحل تطبيقه في مؤسسات التعليم العالي كمرحلة أولى أولية لطلب الاعتماد الأكاديمي الذي تم توضيح مفهومه وأنواعه وشروطه ثم الخطوات الإجرائية التي تتبعها مؤسسات التعليم العالي للحصول عليه. ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها:

- يمكن النظر إلى أهمية نظام ضمان الجودة في التعليم العالي من خلال قدرته ترجمة احتياجات الزبائن في العملية التعليمية، ولها يرفع من القابلية التسويقية لخدمة التعليم العالي محليا ودوليا، ويعزز ثقة الزبون بها عن طريق إزالة الفجوة بين توقعاته وما تقده مؤسسات التعليم العالي من خدمة متميزة.

- يقوم نظام ضمان الجودة بدور حيوي وفعال في مؤسسات التعليم العالي حيث يسعى إلى محاولة إيجاد التوازن بين الكمية والنوعية، وكذلك بين استقلال المؤسسات وحرية أعضائها الأكاديمية وإجراءات التقويم الخارجي، كل ذلك في سبيل الوصول إلى مستويات قياسية لجودة خدماتها التعليمية.

- إن توفير بيئة مساندة للتعليم العالي مرتفع الجودة عن طريق تطبيق نظام ضمان الجودة ليس بالأمر اليسير على كافة الأطراف المعنية في نظام التعليم العالي، و ذلك ما يحتم على المؤسسات التعليمية الراغبة في تطبيق نظام ضمان الجودة أن تلتزم بالخطوات الإجرائية في التطبيق وأن تلم بجميع العناصر والمكونات الأساسية له ساعية بذلك للاستفادة من المزايا التي يحققها هذا النظام وتفادي الفشل في إقامته وتبنيه.

- يقوم نظام ضمان الجودة بدور حيوي وفعال في مؤسسات التعليم العالي حيث يسعى إلى محاولة إيجاد التوازن بين الكمية والنوعية، وكذلك بين استقلال المؤسسات وحرية أعضائها الأكاديمية وإجراءات التقويم الخارجي، كل ذلك في سبيل الوصول إلى مستويات قياسية لجودة خدماتها التعليمية.

– يمثل الاعتماد الأكاديمي عملية تطبق من خلال آلية محددة لإضفاء الشرعية على الجهة طالبة الاعتماد من قبل الجهة المسئولة عن منح الاعتماد، والذي يبين فيه بأن الجهة الطالبة للاعتماد قادرة على تحقيق أهدافها من خلال برامجها الأكاديمية، وتنظيماتها الإدارية والمالية والبيئية والبحثية، والوسائل والتجهيزات العلمية المتوفرة بالإسناد إلى عدد من المعايير والمقاييس الواضحة المعالم، ووفق إجراءات وتعليمات معدة مسبقا.

– يعتبر الاعتماد الأكاديمي من وسائل ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وبواسطته يتم الاعتراف بأن المؤسسة أو برامجها تحقق معايير الجودة التي تضعها هيئات مستقلة، وبالتالي تولد الثقة لدى المجتمع التعليمي وكافة المستفيدين من خدمات التعليم العالي.

– قد تختلف معايير الاعتماد الأكاديمي من بلد إلى آخر أو من هيئة اعتماد لأخرى، إلا أنها تتفق جميعا على تحقيق أهداف الاعتماد والمتضمنة المساهمة في تعزيز جودة خدمات التعليم، وخلق معايير للتقييم الداخلي في المؤسسات، والتأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة للتحسين في حال وجود أي نقص في الالتزام بمعايير الجودة.

– إن معايير الاعتماد الأكاديمي عبارة عن مجموعة من المؤشرات الأكاديمية والتي تعد بمثابة الأطر المرجعية التي يمكن لمؤسسات التعليم العالي الاعتماد عليها في تطبيق نظام ضمان الجودة ومن ثم التأهل لطلب للتقدم بطلب الاعتماد، وكما يمكن لمؤسسات التعليم العالي أن تعزز تطبيقها لنظام ضمان الجودة عن طريق حصولها على شهادة الاعتماد الأكاديمي من أحد الهيئات المانحة له المحلية أو الدولية.

5. قائمة المراجع

1– النجار صباح وجواد مها كامل، (2019/10/12), " دراسة عقبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي الأهلي "، مجلة التراث الجامعة، كلية التراث الجامعة، العراق، العدد 14، 2013. على الخط:
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=88535/pdf

2– حواس عبد الرزاق، " مساهمة في تحسين جودة خدمات التعليم العالي بانتهاج إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الجزائرية "، (أطروحة دكتوراه في علوم التسيير – جامعة ورقلة، غير منشورة)، الجزائر، 2016.

3– الطائي يوسف حجيم, العبادي محمد فوزي والعبادي هاشم فوزي، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي, الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2008.

4– بروش زين الدين وبركات يوسف، " مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر الواقع والآفاق "، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي, اتحاد الجامعات العربية، الجامعة الخليجية، البحرين، 4– 2012/04/5.

5– حسين سلامة عبد العظيم، ضمان الجودة والاعتماد في التعليم، السعودية: الدار الصوتية للتربية، 2005.

6– حواس عبد الرزاق وصديقي مسعود، " جودة خدمات التعليم العالي ... المفهوم وآليات التحسين "، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 1، العدد 6، 2013.

7– أحمد ميسر إبراهيم ومحمد ليلى مصطفى، (2019/10/11), " منطلقات ضمان الجودة في أنشطة التعليم العالي العربي "، مجلة بحوث مستقبلية، كلية الحدباء الجامعة، العراق، العدد 19، 2008. على الخط:
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=63073/pdf

8– الثقفي أحمد سالم علي، " مدى مناسبة وتوافر بعض معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في أقسام الرياضيات بكليات العلوم في الجامعات السعودية من وجهة نظرا أعضاء هيئة التدريس والطلاب "، (أطروحة دكتوراه في المناهج تدريس الرياضيات – جامعة أم القرى، غير منشورة)، السعودية، 2009.

9- أمين هنار إبراهيم, (2019/11/12), " الاعتماد المؤسسي والأكاديمي و معاييرهما ", مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، الهيئة العلمية الاستشارية، ديوان الوقف السني، العراق، العدد 28، 2012. على الخط:

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=54074/pdf

10 - SYWELEM Mohamed M. Ghoneim & WITTE Jame E, (14/10/2019), " Higher Education Accreditation in View of International Contemporary Attitudes " Contemporary Issues in Education Research, Vol (2), No (2), 2009. on line:

http://files.eric.ed.gov/fulltext/ED509233.pdf

11- حسن هالة فاضل،(2014/12/01), " معايير الاعتماد الأكاديمي في الجامعات / جامعة بغداد أنموذجا "، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العراق، المجلد 21، العدد 6، 2014، ص 886. على الخط:

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=91223/pdf

12- أدحيريح صالح الحسين، " إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم (عرض بعض النماذج والتجارب العربية والعالمية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي) "، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي, اتحاد الجامعات العربية، الجامعة الخليجية، البحرين، 4- 2012/04/5.

13- صبري هالة عبد القادر، " جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي – تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، اتحاد الجامعات العربية، العدد 4، 2009.

14 - Council for Higher Education Accreditation , (11/09/2014) , The Value of Accreditation, June 2010. on line: www.chea.org/pdf

15 - URAM Derek , " A Study of Accreditation In Professional Educational Programs ", (thesis masters - University of Victoria , unpublished), Canada, March 28, 2005.

16- البنا عادل سعيد وعمارة سامي فتحي، " إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات الاعتماد وضمان الجودة والصعوبات التي تواجه تطبيقه بمؤسسات التعليم العالي في مصر (دراسة ميدانية) "، المؤتمر الثاني عشر (العربي الرابع) حول تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الاعتماد، مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس، مصر، 18 - 2005/12/19.